em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770

الثورة

الاربعاء 9 رجب 1433هـ 30 مايو 2012م العدد (17361)

البطالة مشكلة كيف نواجهها؟

أحمد الكاف

■ مما لا شك فيه أن البطالة أهم المشاكل لتي تواجهها الدول النامية بل إنها العقبة التي تواجه التنمية وتستنزف خيرات ومقدرات الشعوب والأوطان فإلى جانب هذا التحدي تمثل البطالة أهم الآفات الاجتماعية ففي ظل البطالة تتفكك المجتمعات بل والأسر أيضاً وينجم عنها ظهور الجريمة المنظمة وغير المنظمة وعصابات النشل والسرقة طبعاً نتاج البطالة وكذا عصابات الاتجار بالبشر أو بالمخدرات وغيرها بل إن نشوء عصابات النصب والاحتيال والتزوير وغيرها.

ناجمة عن البطالة يضاف إلى ذلك أن نتائج البطالة مما ذكر آنفاً يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار وظهور العصابات المسلحة المتمردة على الوطن والمجتمع وقيم الإنسانية.

ولعلنا نلاحظ أن كثيراً من الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة البطالة تشهد تدهوراً في بنيانها الاجتماعي والأمني وزعزعة لاستقرارها السياسي وكثيراً ما تؤدي البطالة إلى الخيانة والعمالة التي تضرب الأوطان ومصالحها الوطنية والقومية.

كما أن البلدان التي تخفض فيها نسبة البطالة تشهد وحدة وطنية متلازمة ونهضة تنموية شاملة وصولاً إلى التقدم والازدهار.

وبلادنا التي شهدت خلال عهد الثورة والجمهورية والوحدة نمواً سكانياً نتيجة ارتفاع نسبة المواليد مقارنة مع نسبة الوفيات ساهم في نمو الكثافة السكانية والتي تتضاعف ربما خلال عقدين من الزمن مع شحة الموارد الاقتصادية والتنموية وضآلة بنية المجال الاستثماري لتوفير متطلبات السكان المعيشية والخدمية واستيعاب الأيادي العاملة الماهرة خاصة مع تدني مستوى التعليم ومخرجاته الأساسية للتنمية أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة مما شكل أهم أكبر تحد لبلادنا.

غير أن نمو البطالة بلغ مرحلة الخطر المحدق بالوطن وأمنه واستقراره خاصة في ظل نمو الجريمة المنظمة وغير المنظمة والتي أدت بدورها إلى زعزعة أواصر المجتمع والأسرة وتفككها ومن مخاطر البطالة عمالة الأطفال والهجرة نحول المجهول سواء الهجرة الداخلية أو خارج الحدود وارتفاع ظاهرة التسول وارتفاع حجم الفقر واتساع رقعته والتفسخ الأخلاقي وغيره والتي أدت إلى ما نشهده اليوم من زعزعة لأمن واستقرار الوطن خاصة في ظل فشل الحكومات السابقة في تنفيذ برامجها لتحقيق التنمية من خلال الحد من ظاهرة البطالة وآثارها الوخيمة ومع تكرار الفشل أصبحت البطالة مشكلة كيف نواجهها في ظل الظروف الراهنة.

غير أن الجميع وإن كان يدرك خطورة ظاهرة البطالة فإننا اليوم مدعوون جميعاً لإيجاد حل جذري لظاهرة البطالة وطبعاً ما من مشكلة إلا ولها حل ويتطلب الأمر عزيمة وإرادة قوية وإدارة حكيمة مسئولة وعلينا الاستفادة من تجارب الآخرين من حولنا فهناك دول عديدة استطاعت تجاوز مخاطر البطالة بل وتحقيق تنمية شاملة ومن خلال الاستفادة من الموارد المحلية بشرية كانت أو غيرها فقد مرت ماليزيا بتجربة فريدة في هذا المجال رغم شحة مواردها كذا الهند وغيرها كما أن هناك تجارب عربية أيضاً منها مصر وسوريا والجزائر ولبنان بل والسودان أيضاً.

ففي مصر لعبت الجمعيات الزراعية دوراً في استقطاب وتشغيل الأيدي العاملة في مجال الاستصلاح الزراعي في الواحات الغربية والصحراء كما فعلت ذلك السودان.

وبلادنا تتوفر فيها كل مقومات الإنتاج والتشغيل أياد عاملة في أراضزراعية خصبة وشواطئ بحرية غنية بمواردها السمكية وكافة الأحياء البحرية وما علينا إلا إعداد الخطط والبرامج الهادفة ومن خلال خطوة الاستصلاح الزراعي كون الزراعة من أهم النشاط السكاني بحيث تخصص الحكومة مساحات زراعية وتوفر كافة مستلزمات الإنتاج وإسناد ذلك لإدارة كفؤة ومسئولة واستقطاب العديد من العاطلين للعمل في استصلاح هذه الأراضي وزراعتها على أن توفر إداراتها نفقات العاملين فيها من إيرادات نشاطهم الزراعي وهنا نضرب عصفورين بحجر واحد تشغيل العاطلين وتوفير الغذاء للشعب من الإنتاج المحلي وتصدير الفائض إلى الأسواق المجاورة لدعم اقتصادنا الوطني بل سيؤدي ذلك إلى توفير المواد الخام اللازمة للصناعة كما ان هناك فرص عمل في مشاريع استثمارية أخرى وبمواد خام محلية كدعم النشاط في مجال الاصطياد السمكي حيث وبلادنا تمتلك ما يزيد على ٢٠٠٠ كم من الشواطئ البحرية الغنية بالشعاب المرجانية والحشائش والصخور البحرية التي تعد أهم موطن للعديد من الأسماك والأحياء البحرية والتي تزيد على أكثر من ١٥٠٠ نوع إضافة إلى دعم الاستثمار في المحاجر والصناعات الصغيرة وكذا دعم الاستثمار في مجال النشاط السياحي الداخلي والأجنبي حيث وبلادنا تمتاز بتوفر العديد من مقومات النشاط السياحي الديني والعلاجي والترفيهي فهناك جزر سياحية خلابة وسياحة غوص واعدة تستهوي العديد من السياح الأجانب إضافة إلى تنمية السياحة الداخلية.

كما لا ننسى أن توفر وتعدد الموارد البشرية المحلية وكذا تعدد الموارد المالية المحلية والأجنبية ستساهم في حال استخدامها الاستخدام الأمثل والاستفادة منها في تحقيق البرامج الهادفة في الحد من البطالة ومواجهة مشاكلها فقط لا نستطيع تحقيق ذلك إلا في ظل إدارة حكيمة قادرة على تنفيذ الخطط والبرامج المعدة من قبل مختصين وكذا الدعم الكبير المقدم من قبل المانحين سواء عبر القروض والمساعدات والهبات والتي لو استغلت استغلالاً جيداً لتحقق لنا ما نريد للحد من ظاهرة البطالة وآثارها الوخيمة على الفرد والمجتمع والوطن بأسره.

وما ذلك على الله بعزيز.

تطوير التعليم الأهلي

د/ عبدالإله الطلوع

■ من يرصد سياسة وزارة التربية والتعليم كجهة تشرف على التعليم الأهلي سوف يُفاجأ بأنها لا تشرف على هذا الجانب إلا قليلا قليلاً، نقول هذا للأسف الشديد بل ولا نراها تشرف عليها إلا سنوياً، وبالتالي نعتبر المدارس الأهلية نسخة من التجارة تتقاضى أجراً نظير ما تقدمه للتلميذ فإذا افترضنا أن المدارس من حيث توفير التعليم الجيد وغيره فإننا نجد أن المستثمرين في هذا القطاع ليسوا أكثر من تجار مع احترامي للبعض حولوا هذه المدارس لتستقبل الفائض من التلاميذ الذين لم يجدوا مقعداً في المدارس الحكومية، أما المستثمرون الجادون الذين يطمحون في تقديم تعليم متميز معتبرين أنها رسالة سماوية وجميلة فإن هؤلاء قلة قليلة إنني أعتقد أن أول خطوة جريئة وصادقة تضعها وزارة التربية والتعليم لنفسها وللمستثمرين في هذا الجانب أن تباشر في رفع الشروط المفروضة على التعليم الأهلي وتمنحه شروطاً صعبة بحيث يصبح في مقدرو المستثمرين في هذا القطاع الالتزام بمعايير التعليم الأساسية لرسالة في أعناقها تجاه الأجيال فالمسألة ليست رسوب ونجاح وعدد حصص ومعلمين وفق شروط متفق عليها وملزمة أصلاً ولا نبلي شرطاً وكخطوة تشرف عليها الوزارة أسبوعياً بشكل مباشر هذا التعليم خيار وليس مفروضاً وفي هذه الحالة سوف تكثر من الأصوات التي تطالب بتغيير عاجل ينقذ التعليم المتردي فالناس التي تعتبر أننا جميعاً لم نتابع التعليم فإننا سنجد أنفسنا قريباً في الخانة التي أخلاها العالم فالشدة والمتابعة والمراقبة في حقل التعليم برمته شيء جميل وأيضاً يجعل المستثمرين في حالة تنافسية وتزيد من ترسيخ العملية التعليمية وتسهم بشكل مباشر في جيل واعي ناضج على العمل وفقاً لمعادلات السوق وليس للمعدلات التي يدفع ثمنها ملايين المواطنين.

ولاشك أن البدء في مشروع طموح وجريئ سوف يعمل تلقائياً على تطوير التعليم برمته والناس جميعاً ويساهم في طرد التخصصات التي لم تقدم منذ سنوات إلا أعداداً من المتخرجين الموعودين بالبطالة رغم ذلك نعود ونقول بأن العلم بحر لا شاطئ له.

الشعوب الحية وحدها من تصنع المجد

م/ سالم صالح عباد

■ هي الشعوب الحرة والفتية – الفاعلة والحية وحدها من تستطيع تقرير مصيرها، وتؤكد حضورها الفاعل في عملية التغيير والتحول الثوري للنهوض بالوطن أرضاً وإنساناً..

ولأن الشعوب الحية هي من تحمل على عاتقها عملية التغيير وبناء الحضارات وحماية القانون ومحاربة الفساد والرشوة وبناء الدولة المدنية فإنه ينبغي عليها أن ترسي واقعاً ثقافياً جديداً ينال من ذك الموروث الثقافي والاجتماعي المختلف المهيمن والمسيطر على حياتنا السياسية والثقافية والاجتماعية التي أبت حركة التطور الاستعمارية المزيفة والمعقدة في جنوب الوطن، والجهل والتخلف والرتابة والجمود والتبعية التي انتهجتها الإمامة وفرضتها على شعبنا في الشمال، أن تنال منهما طيلة نصف قرن من الزمن الملطخ بدماء أنبل وأشرف من أنجبتهم الأرض اليمنية.. هذا الموروث الذي منع شعبنا من استشراف المستقبل والنهوض بالوطن عالياً لمواكبة التطور الحضاري والتكنولوجي الذي شهدته بلدان العالم على إثر النهضة الصناعية والتطور العلمي بعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص – كان علينا لزاماً إعداد النفس التواقة إلى الحرية والعدالة وبناء الدولة المدنية لتكون قادرة على نيل ذلك الاستحقاق الذي يجسد معاني الحرية والقيم الإنسانية وهو الطموح الذي يأمله شعبنا، ولن يتأتى تأت إلا بمزيد من تحصين الذات وبمزيد من الوعي والنضال الجاد والعمل على تغيير ثقافة الفرد من الرتابة وحالة التبعية وتجاوز عقبات الماضي، ورفض حالة القهرية التي تفرض على أبناء شعبنا بطريقة أو بأخرى من قبل القوى الظلامية، ولأننا شعب ندعي الحكمة ونفتخر بماضينا الحضاري وما حققه أجدادنا من أمجاد طيلة خمسة آلاف سنة وأكثر، يتحتم علينا اليوم أن نقرأ الواقع بعيداً عن الإرث التاريخي المتخلف الذي يمكن له أن يؤمن بقاء شعبنا اليمني في قيعان التخلف ويحول بينه وبين الاهتداء إلى ما يطمح إليه ويوفر له مقومات البقاء والتطور ويضمن إرساء قواعد دولة مستقرة تضمن حرية الفرد وتطور المجتمع ..

لقد أثبتت التجربة وأكد لنا التاريخ بأن استحكام الجهل وزيادة نسبة الأمية واتساع دائرة الفقر والبطالة عوامل تسهل من انقياد الناس وركضهم وراء المصالح الدامية والمؤقتة.. وهو الأمر الذي يدفع بناء إلى استنهاض الوعي في عملية التغيير ورفض ثقافة الإقصاء والهيمنة والتخوين..

كما أنها في نفس الوقت عوامل مساعدة على رفض الواقع والانقضاض عليه لاستبداله بواقع جديد يخدم مصالح الشعب ويحقق طموح أبنائه..

وإذا كان شعبنا اليمني يؤمن بالحرية والتغيير وقد عقد العزم ماضياً إلى بناء الدولة المدنية ليعيد لنا مجداً وتاريخاً افتقدناه طويلاً، فليس أمامه من طريق آخر لبلوغ هذا الهدف السامي سوى رفض التبعية والانقياد للآخر، فالشعوب وحدها من تصنع المجد والتاريخ لنفسها ولأجيالها..

وليعلم جميع الثوار بأن الرئيس منصور الذي تحاصره قوى الردة والانكسار وفرضته المرحلة وقوى دولية وإقليمية ومحلية لن تكون بيده عصى موسى السحرية ليحدث المعجزة إن لم يكن الشعب وقوى المجتمع الحية التواقة إلى الحرية إلى جانبه تسانده وتؤازره وتدعم قراراته النبيلة التي يأملها الشعب.. وبدون هذه المواقف والدعم يستحيل على شعبنا بلوغ الأهداف المرجوة التي خرج شعبنا من أجلها..

قراءة في أبعاد جريمة (السبعين)

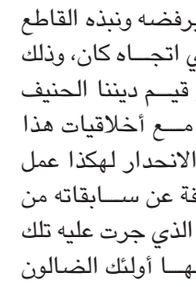

عبدالملك السلال

.. الإرهاب آفة كل عصر ومصر وصناعة موت منظمة خياره ضرب الحياة وتهديد الأمن والسلام الاجتماعيين بدون تفريق بين بريئ أو أبيض أو عجمي، ولا هوية له ولا لون ولا جنس ولا ديانة وهو لا يخدمُ سوى الشيطان واصدقاءة وزبانيته؛ باعتباره فتنة في الأرض، والفتنة نائمة لعن الله من أيقظها تطبيقاً لقوله تعالى (ومن قتل نفساً بغير حق فكأنما قتل الناس جميعاً).

أذناب القاعدة الظلاميون وجهوا مع سبق الإصرار والترصد والتخطيط المسبق طعنة إرهابية غادرة لجنود الوطن في ميدان السبعين بعمل مفخخ جبان وقبيح أثبت تعطشهم للدماء؛ ليطال- جنودا وضباطا من أبناء قواتنا المسلحة وهم يؤدون بروفات العرض العسكري استعدادا للاحتفال بذكرى تحقيق الوحدة اليمنية الخالدة، والجريمة على امتداد بشاعتها لم تزد اليمن حكومة وشعباً إلا تماسكا وإصراراً على التصدي لهكذا عمل جبان مفخخ بالعنف سعى بكل إلى كسر شوكة ومعنويات أبنائنا من القوات المسلحة والأمن، وهم يخوضون معارك شرسة ضد هذا التنظيم الإرهابي – الذي يتخذ من الدين الإسلامي ستارا لقتل إخوانهم المسلمين وإفقاده لوازمه الأساسية من للأمان.. لكنهم من حيث لا يعلمون زادوا من التفاف الشعب اليمني حول قيادتهم ومساندتهم أكثر من أي وقت مضى للقوات المسلحة في حربهم ضد هذا التنظيم.

ومجتمعنا اليمني بمختلف انتماءاته ومشاربه الفكرية معروف منذ زمن برفضه ونبذه القاطع للإرهاب من أي لون أو أي اتجاه كان، وذلك لأنه يتنافى بكل تأكيد مع قيم ديننا الحنيف وسلوكياته ويتقاطع نهائياً مع أخلاقيات هذا الشعب الطيب الذي يفرضُ الانحدار لهكذا عمل جبان. وإن جاء بوتيرة مختلفة عن سابقاته من حيثُ الأسلوب والمسرح الذي جرت عليه تلك الجريمة البشعة التي ارتكبها أولئك الضالون ممن تجردوا من كل القيمّ الأخلاقية والدينية والإنسانية، وهم بذلك الفعل القبيح والمدان والمستهجن من كافة أبناء اليمن والعروبة والإسلام، أرادوا تعطيل الفترة الانتقالية التي تمر بها اليمن.

ومن المهم في هذه الحالة أن تتكاتف الجهود وتتوحد الطاقات في مجابهة تحديات الإرهاب واجتثاثه من جذوره وتجفيف منابعه لاسيما وأن ذلك قدّ أصبح مطلباً ملحا لتأمين حاضر ومستقبل البشرية وتأمين مستقبلها من شرور السلوكيات الإرهابية وأعداء الحياة.

ولأن الإرهاب أعمى بحقده وخبيثُ في أفعاله كونه لا يترعرع إلاّ في الظلام ولا يقوى على الخروج من الزوايا المظلمة فلا بد من الإدراك أن التصدي لهذا الوباء لا يحتملُ أي قدر من الاتكالية؛ وقدّ حان الوقت لأن يتعززّ التنسيق والتواصل بين الأشقاء العرب والمسلمين لما من شأنه الحفاظُ على أمن مجتمعاتنا واستقرارها وتخليصها من ذلك المرض الارهابي.

Ssalala99@gmail.com